الإنْشَاء غَيْر الإنْجَازِي في التَّعَجُّب والمَدْحِ والذَّمِّ

د. محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني
مدرس - قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب – جامعة حلوان

Performative locutionary in
Exclamation, both praise and deprivation

The grammarians combine the exclamation with exaggeration. Hence, they referred it to the "Preference" as they are equal in weight and semantics and hold the same manner in exaggeration and construction prerequisites.

Many formulations imply the sens of exclamation. However, subject to this are merely three formats: *ma ʔafalahu, ʔafel bih, faul.*

The grades of exclamation are entered by «نِعْمَ» [*niʕma*] and «بِئْسَ» [*biʔsa*], both as two words put for praise and deprivation generally, infinite not conjugated - other than the rest of verbs - out of two reasons:

The first is their adherence to the praise and deprival structure on the basis of exaggeration.

Secondly, that both are used for cases meaning the past. That is because one praise or deprive what is existing in the object of praise or deprivation not what was and gone for good or what is going to be.

الإنْشَاء غَيْر الإنْجَازِي
في التَّعَجُّب والمَدْحِ والذَّمِّ

رَبَطَ النُّحاةُ التَّعجُّبَ بالتَّكثير ومِنْ ثَمَّ حَملُوه على التَّفضيل لتساويهما وَزْنًا ومَعْنى, ولجريانهما مَجرى واحدًا في المُبالغة وفي شروط بنائهما, وله صيغ كثيرة دالة عليه, والموضوعُ مِنْهَا **لإنشاء التَّعجُّب** ثلاث صيغ لا غير, هي: «مَا أَفْعَلَهُ», و«أَفْعِلْ بِهِ», و«فَعُلَ».

ويتَّضح من ذلك أنَّ هناك تفاوتًا في درجات التَّعجُّبِ بين «مَا أَفْعَلَهُ», و«أَفْعِلْ بِهِ», و«فَعُلَ».

ويدخل في درجات التَّعجُّب الإنشائي «**نِعْمَ وبِئْسَ**», وهما كلمتان وُضِعَتا للمدح العام والذَّمِّ العام, جامدتان غير مُتَصرِّفَتَينِ تصرُّف سائر الأفعال لأمرين: أولهما: لزومهما إنشاء المدح والذَّمِّ على **سبيل المبالغة**؛ وثانيهما: لأنَّهما استُعمِلا للحال بمعنى الماضي؛ لأنَّك إنَّما تمدحُ وتذمُّ بِمَا هُوَ موجودٌ في المَمدُوحِ أو المَذْمُومِ, لا بما كَانَ فَزَالَ, ولا بما سيكون ولم يقع.

الإنْشَاء غَيْر الإنْجَازِي في التَّعَجُّب والمَدْحِ والذَّمِّ

رَبَطَ النُّحاةُ التَّعجُّبَ «Exclamation» بالتَّكثير ومِنْ ثَمَّ حَملُوه على التَّفضيل[١] «Preference» لتساويهما وَزْنًا ومَعْنى[٢], ولجريانهما مَجرى واحدًا في المُبالغة وفي شروط بنائهما[٣]؛ ولأنَّ التَّعجُّبَ لا يجوزُ إلا ممَّا يزيد وينقص, فإنَّه لا يجوز التَّعجُّب من الخِلَق الثَّابتة إلا ما شذَّ[٤], كما أنَّه لا يجوز التَّعجُّب ممَّا لا زيادة فيه ولا مما ظهرَ سَبَبُه, يقول الفَاكهي (ت٩٧٢هـ) في **حَدِّ التَّعجُّبِ**: "هو انفعالٌ يحدثُ في النَّفس عَنْدَ الشُّعُور مِنَ الشَّخص بأمر يحدثُ من خير وشرٍّ[٥] يجهل سببه, فلا يعرف ما هو, ومِن ثَمَّ قِيلَ: إذا ظَهَرَ السَّببُ بَطلَ العجب, فلا يُطلق على الله أنَّه متعجِّبٌ؛ إذ لا يخفى عليه شيءٌ, وما وَرَدَ في التَّنزيل يُصْرَفُ إلى المخاطبِ[٦], وله صيغ كثيرة دالة عليه[٧], والموضوعُ مِنْهَا **لإنشاء التَّعجُّب** ثلاث صيغ لا غير"[٨], هي: «مَا أَفْعَلَهُ», و«أَفْعِلْ بِهِ», و«فَعُلَ», يقول ابن عُصْفُور (ت٦٦٩هـ): "إنَّهم إذا أردُوا التَّعجُّبَ مِنَ الثُّلاثي قالوا: لَـ «فَعُلَ»[٩] ... فإن قيل: فلأي شيء بُنِي على «فَعُلَ»؟ فالجواب: إنَّ التَّعَجُّبَ موضع مبالغة, و«فَعُلَ» من أفعال الغرائز والطَّبائع, ومن المبالغة في الفعل أن يجعل كأنَّه طبعٌ في التَّعجُّب منه".[١٠]

ويتَّضح من كلام ابن عُصْفُور أنَّ هناك تفاوتًا في درجات التَّعجُّب - باعتباره قوة مستلزمة - تحمل معها قوة حرفيَّة (خبريَّة Declarative,أمريَّة Imperative, استفهاميَّة Interrogative) **غير إنجازيَّة** «locutionary» بين:

أ- «حَسُنَ زَيْدٌ», «حَسُنَ بِزيدٍ».[١١]

ب- «أَحْسِنْ بِزَيدٍ».

ج- «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا».

قولك «**حسُن زيدٌ**» في معنى قولك: «مَا أَحْسَنَهُ», يقول ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ): "فإذا قلْتَ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» فأصله «حَسُنَ زَيدٌ», فأردتَ الإخبار بأنَّ شيئًا جعله حَسنًا, فنقلته بالهمزة"[١٢]؛ لأنَّ هذا البِنَاءَ قَبل النَّقلِ كان لازمًا, فإذا أُريدَ التَّعجُّب منه نقلوه بالهمزة فيتعدَّى حينئذٍ إلى مفعول واحد.

وأصل «**فَعُلَ**» أنْ يَدُلَّ على الطَّبائع, ومعناه هَاهُنَا أنَّ الفعلَ قد أصبح سجيَّة في صاحبه؛ للدلالة على تمكُّن الوصف فيه إلى درجة يُتعجَّبُ منها على وجه **الثَّبات والاستمرار والدَّوام, وليس في الفعل دلالة على الزَّمن**.

أمَّا قولك: «**أَفْعِلْ بِزَيدٍ**» فكأنَّه صار ذا حُسْن, وإنَّما لزمت **الباء هنا**؛ لتؤذن **بمعنى التَّعجُّب**؛ "وليكون للأمرِ[١٣] في معنى التَّعجُّب حالٌ لا يكون له في غيره"[١٤], فيكون ذلك من باب التَّوسع في العِبارة؛ وذلك لأنَّ تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد[١٥], وكأنِّي بالمتكلِّم قد استعظم حُسْن زيد على حُسْن غيره, فيريد أنْ يقولَ: أَحْسِنْ [يا متكلِّم / يا مخاطب] بزيد, أي احكم بِحُسنه ودُمْ عليه والزَمْهُ, أي: اجعل [يا متكلم / يا مُخاطب] زيدًا حَسَنًا, وليس هاهُنا إنجازٌ للفعل «Act»؛ لأنَّ المحتوى القضوي «Proposition» في هذه البِنْيَة – وهي «أَفْعِلْ» - لا يُناسب القوة الإنجازية, أي القوة المتضمنة لها في القول «Illocutionary Force» هنا, بدليل أنَّ

صيغة «الأمر» في اللغة العربيَّة تدلُّ - غالبا - على فعلٍ مستقبل موجَّه لمخاطب باعتباره المقصود بعمل الإنشاء, أمَّا في هذا التَّركيب فلا يشترط أن تكونَ البِنْيَةُ موجَّهة إلى مخاطب بعينه. وعلى أساس هذا نستطيع التَّمييز بين المعنى الحَرْفِي والمعنى المُسْتَلزم[١٦] للغرض المتضمن في القول في هذا التَّركيب الذي يستمد قوته الإنشائية من البِنْيَة النَّحويَّة «Mood»؛ إذ تكمن قوته في التَّعبير أو الإفصاح عن الحالة النفسيَّة «Mental State» للمتكلِّم وانفعالاته؛ إذْ "ليس المقصود بالتَّركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التَّعجُّب"[١٧], يقول الصَّبَّان (ت١٢٠٦هـ) في حاشيته: "أصل أَحْسِنْ بزيدٍ أَحْسَنَ زيدٌ ... ثُمَّ غُيِّرَت الصِّيغة أي عند نقلها إلى إنشاء التَّعجب ليوافق اللفظ في التَّغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء"[١٨]؛ ليحقِّق ذلك جزءًا من المحتوى القضوي الذي يتوقف إيجادُه على ثبوت الحالة النَّفسية أو انتفائها للمتكلِّم, فَعَلَى الاحتمال الأوَّل يكون صادقًا؛ لأنَّه وصف لأمر واقع, وعلى الاحتمال الثَّاني يكون كاذبًا؛ لأنَّه لا توجد واقعة تمثِّل المحتوى, ومن هنا نفهم المغزى الدَّلالي من مقولة الرَّضي (ت٦٨٦هـ) إنَّ التَّعجُّبَ "إنشاء جزؤه الخبر"[١٩], فقولك: «أَحْسِن بزيد» إِنْشَاء دَخَلَهُ معنى الخبر, فالمُتكلِّم يُنْشِيءُ التَّعجُّبَ بهذا اللفظ, وليس للتَّعَجُّب وجودٌ في الخارج, فيُقصد مطابقة هذا الكلام له, بل الموجود في الخارج حُسن الشَّخص المُتعجَّب مِنْه؛ ولذا لم يكن التَّصديق أو التَّكذيب في **إنشاء التَّعجب, بل في الإخبار** بأنَّ ما حَكَمَ المُتكلِّمُ بوجوده في الواقع الخارجي ليس بحاصل أو حاصل, فيكون التَّصديق أو التَّكذيب لِما تضمَّنه ذلك الإنشاء من الإخبار بوجود الحُسن أو انتفائه.

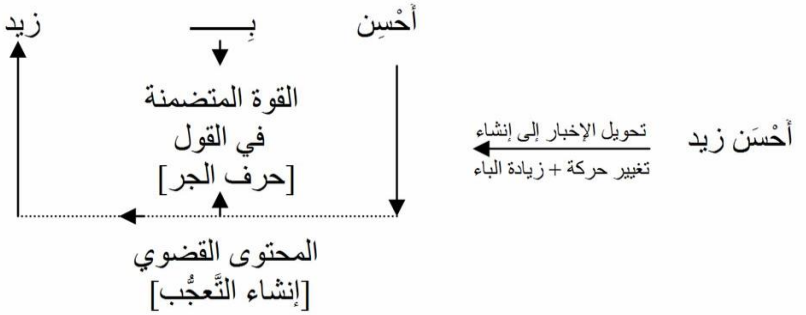

إذن, فالفعل المتضمَّن في القول - هنا - لا يمثِّل إلا الكشف عن هذه الانفعالات التي قصد المتكلِّمُ من ورائها إنشاء التَّعجُّب؛ ولذا كان لمعنى التعجَّب قوة لم تكن للأمر في الإفصاح عمَّا استقرَّ في نفسه.

هذا وقد ذهب الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ) إلى أنَّ «أَفْعِلْ» هاهُنا فعل أمر حقيقة[٢٠], **وأنَّه أمرٌ لكلِّ واحد** بأنْ يصف زيدًا بالصِّفة المذكورة.[٢١]

ويتَّضح من قول الزَّمخشري: أنَّه **"أمر لكلِّ واحد"** أنَّ الأمر لم يكن مقصورًا على المخاطَب فحسب, بل قد يكون للمتكلِّم أيضًا - فمِن المعلوم أنَّ المتكلِّمَ قد يكون آمرًا لنفسه - وفي ذلك **دعوة إلى التَّعجُّب من حُسْنِ زيد**, فأنت تدعو (نفسك / غيرك) ليُشاركك في هذا التَّعجب[٢٢], ومعنى ذلك أنَّ زيدًا بلغَ في الحُسنِ مَبْلغًا لم يبلغه غيره حتَّى صار كأنَّه هو في ذاته الحُسْنُ, حتَّى لَوْ أَرَدتَ جعل غَيرِه حسنًا فهو الذِي يُلْصِقُكَ بِمَقْصُودِكَ وَيُحَصِّلُ لك غَرَضَكَ[٢٣], يقول الاستراباذي موافِقًا لما ذَهب إليه الزَّمخشري: "فكأنَّه قيل: صِفْه بالحسن كيف شِئْتَ, فإنَّ فيه منه كلَّ ما يمكن أن

يكون في شخص ... وهذا معنى مناسب للتعجُّبِ"[٢٤]؛ إذْ تتحول قوة الأمر المحصَّلة من الشَّكل النَّحوي إلى قوة التعجُّب المحصَّلة من إرادة المُتَكلِّم وقصده ونيَّته, وبذلك يكون قصدُ المُتكلِّمِ هو القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للأمر؛ "إذْ لو أُريدَ الأمر لكان الأمر كسائر الأفعال, ويتعدَّى بما يتعدَّى تلك الأفعال, فكنت تقول في «أَحْسِنْ بزيدٍ» «أحْسِنْ إلى زَيدٍ»؛ لأنَّك تقولك: «أَحْسَنْتُ إلى زيدٍ» ولا تقول: «أَحْسَنْتُ بزيدٍ»"[٢٥]؛ لأنَّ «أَحْسَن» لا يتعدَّى بالباء, إنَّما يتعدَّى باللام.

أمَّا قولك: «**مَا أَحْسَنَ زَيدًا**» فلعلَّ اختلافَ النُّحاة - بصريين كانوا أو كوفيين - في تحديد ماهيَّة «أفْعَلَ» في أسلوب التَّعجُّب بعد «ما» التَّعجُّبيَّة يُنبِئُ عن معنى جديد وظيفيًّا لهذه الصِّيغة, فهي في موضعها هذا من أسلوب التَّعجُّب قد لزمت حالة واحدة دون الدَّلالة على الزَّمان أو الحدوث؛ ولذا فهي ليست فِعْلا محْضًا كما ذهب إلى ذلك البصريون؛ لأنَّها لا تقبل جلَّ علاماته الشَّكليَّة, ولا ينطبق عليها حدُّ الاسم كما ذهب إلى ذلك الكوفيون - وإن كانت تقترب في بعض خصائصها من الأسماء - وإنَّما هي صيغة مُسْتَقلّة - قائمة بذاتها - جيء بها لبناء تركيب جديد تكمن أهميته في القيمة الانفعاليَّة التي يحقِّقُها المتكلِّمُ متعجِّبًا من الإفراط في الشَّيء, ولا شكَّ أنَّ هذا التَّركيب يختلف في دلالته عن تركيب آخر رُبَّما تشابه معه في البِنْيَة الشَّكليَّة؛ لأنَّ لهذه الصِّيغة سمات وظيفيَّة خاصة حين يُطْلِقُها المُتَكلِّمُ للإفصاح عن موقف انفعالي إنشائي تعجُّبِي, ويبدو ذلك واضحًا من خلال الفرق بين الجمل الآتية:

١- «ما أَحْسَنَ زيدٌ» [نفي]
٢- «ما أحْسَنُ زيدٍ؟» [استفهام]
٣- «مـا أحْـسَـنَ زيدًا!» [تعجُّب]

والفرق بين التَّراكيب الثَّلاثة واضح من حيث الاسمية في [٢] والفِعْليَّة في [١, ٣], أضف إلى ذلك اختلاف الحركة الإعرابية الذي ترتَّب عليه تغيير دلالي في المعنى الوظيفي لبنية التَّراكيب.

وإنَّما الذي دعا النُّحاة إلى مثل هذا الاختلاف في اسمية «أفْعَلَ» أو فعليته هو تفكيك مكوِّنات التَّركيب المسكوك أو المتحجِّر - الذي يجري مجرى الأمثال - بحثًا عن فكرة العامل والمعمول, يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (ت٢٠١٥م): "يعنينا من كلِّ هذا أنَّ النُّحاة اختلفوا في تحليل هذه الجملة ... وارتكبوا في سبيل ذلك كثيرًا من الافتراضات حتَّى يستقيم لهم ما أرادوا ..."[٢٦].

وَرَأْيُ الخليلِ (ت١٧٠هـ) لا يبتعد كثيرًا عن مثل هذه الافتراضات؛ باعتباره نوعًا "من البحث عن حقيقة العناصر الدَّلاليَّة المكوِّنة للجملة"[٢٧], فهو يرى أنَّ قولك: «**مَا أَحْسَنَ زَيدًا**» بمنزلة قولك: «شيءٌ أحْسَنَ زيدًا», بيد أنَّه دخله معنى التَّعجُّب[٢٨], يقول سيبويه (ت١٨٠هـ) **وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به**[٢٩], أي أنَّه تقريب للمحتوى القضوي وليس المعنى وإلا لوجدناهم يتكلَّمُون بِه.

فإن قيل: إنَّ تقدير: «مَا أَحْسَنَ زَيدًا» شيءٌ أَحْسَنَهُ وأصاره إلى الحُسن فهلَّا استعمل الأصل الذي هو «شيء», فالجواب: أنَّه لو قيل: «شيء أَحْسَنَ» **لم يُفهم منه التَّعجُّب**؛ لأنَّ «شيئًا» وإن كان فيه إبهامٌ إلا أنَّ «ما» أشدُّ إبْهَامًا[٣٠], يقول سيبويه: "مَا مُبْهَمة تقع على كلِّ شيء"[٣١], وكأنَّ **الإبهامَ** «Vague» هو سرُّ إيجادِ معنى التَّعجُّب, والمتعجِّبُ مُعَظِّمٌ للأمر, فإذا قال: «مَا أَحْسَنَ زيدًا» فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحُسن متكاملة فيه, ولو قال: «شيءٌ أَحْسَنَ زَيدًا» كان قد قصر حُسْنَهُ على جهة دون سائر جهات الحُسْن؛ لأنَّ «الشَّيء» قد يُستعمل للقليل[٣٢], ولا يجوز ذلك؛ لأنَّك لا تقول: «ما أحْسَنَ زيدًا», وزيدٌ في أَوَّلِ مراتب الحُسن, وإنَّما تقول ذلك عند بلوغه الغاية في الحُسن, وهذا الحُسن قد يكون في وَجْهِه أو في خُلقِهِ أو في حَدِيثِه, ويمكن أن يكون في كلِّ ذلك, فيبلغ المدحُ مَداه ومنتهاه عند المتكلِّم.

ويتَّضح مما سبق أنَّ صيغة «**فَعُلَ**» تمثِّلُ أعلى درجات التَّعجُّب **الإنشائي غير الإنجازي** (حرفية/ مستلزمة) باعتبارها تحمل قوة (خبريَّة/تعجُّبيَّة), ولا يكون ذلك إلا إذا كان الفعل مكرَّرًا فيصير كالطَّبيعة والغريزة والسَّجيَّة, فلا يُقال لِمَن أنفق درهمًا: كَرُمَ زيدٌ, وإنَّما يُقال ذلك لِمَن كرَّر الفِعْلَ, ولمَّا كانت صيغة «فَعُلَ» من الصِّيغ الدَّالة على الغرائز والطبائع والسَّجايا فسيكون من باب المبالغة في الفعل أن يجعل بمثابة طبع في المتعجَّب منه «Object of Astonishment», وذلك ما أشار إليه ابنُ يعيش عندما قال: إنَّ التَّعجب موضع مبالغة في المدح أو الذَّمِّ.[٣٣]

ثُمَّ يلي «فَعُلَ» في درجات القياس الإنشائي غير الإنجازي «**أَفْعِلْ بِه**» التي يغلب ورودها في التَّعجُّبِ المدحِي للمبالغة وللإخبار عن الإفراط في الفعل, فلفظُه أمرٌ في معنى الخبر[٣٤]؛ "لأنَّك لسْتَ تأمرُ أحدًا بإيقاع فِعْلٍ, وإنَّما تُخْبِرُ عن إفراط"[٣٥] حُسْنِ زيد, فإذا بَالغْتَ في إنْشَاءِ التَّعجُّبِ من الحُسْنِ قلت: لَـ[٣٦] «حَسُنَ زيدٌ»؛ ولذا فهي تُعْتَبرُ أعلى قياسًا إلى صيغة «**مَا أَفْعَلَهُ**» (حرفية/ مستلزمة) فالأولى تحمل قوة (أمريَّة/تعجُّبيَّة), والثَّانية تحمل قوة (استفهاميَّة/تعجُّبيَّة), وهي تُطلق على التَّعجُّب المَدْحِي أو التَّعجُّب الذَّمِّي, تقول: «مَا أَحْسَنَه», و«مَا أَقْبَحَهُ», تريد أنَّه قبيح في عينيك, أي أنَّه كذلك عندك في اعتقادك وظنِّك, وقد يكون الأمر غير ذلك عندي أو في الواقع (الكون الخارجي), يقول سيبويه: "تقول: ما أَقْبَحَهُ, وإنَّما تريد أنَّه قبيح في عينيك, وما أَقْذَره, إنَّما تريد أنَّه قَذِرٌ عندك".[٣٧]

ويمكن تلخيص ذلك وتوضيحه على النَّحو الآتي:

١- إنَّ «**فَعُلَ**» تدلُّ على الوصف الثَّابت - أصلًا أو تحويلًا - الذي تمكَّن في صاحبه حتَّى وصل إلى درجة يُتعجَّب منها, فكأنَّ زيدًا اتَّصف بالحسن على كلِّ حال حتَّى بلغ منتهاه.

٢- إنَّ «**أَفْعِلْ بِه**»[٣٨] فيها دعوة إلى الأمر بالمشاركة في التَّعجُّب.

٣- إنَّ «**ما أَفْعَلَه**» لا تدلُّ إلا على تعجُّب انفرادي يقوله المتكلم متعجِّبًا من أمر ما كما هو الآن من دون النَّظر إلى الماضي, يقول فاضل السَّامرائي: "فصيغة «مَا أَفْعَلَ» تصف الحال, وصيغة «فَعُلَ» تَصِفُ تطورَ الحالِ وتحوُّلَهُ, يدلُّك على ذلك أن صيغة «فَعُلَ» لا يزال فيها معنى الحدث, وأنَّ الفِعْليَّةَ لم تنمحِ كما انْمَحَت من صيغة «مَا أَفْعَلَ» ... وتفيد

صيغة «فَعُلَ» أيضًا التَّعجُّب على وجه الاستمرار والثَّبات؛ وذلك أنَّ «فَعُلَ» يدلُّ على الثُّبُوت أصلا أو تحويلا".[٣٩]

ويتَّضح من ذلك أنَّ العربَ - في أسلوب التَّعجُّب - قد اختارت لكلِّ معنى وظيفيٍّ «Functional Meaning» تركيبًا معيَّنًا «Construction» يُعبِّرُ عن قصد المُتَكلِّم تجاه دهشته وإفصاحه عمَّا رأى؛ ذلك لأنَّ مَنْ يُبْدِي تعجُّبًا, فإنَّما يُبديه لتحقُّقه في الواقع (الكون الخارجي), وليس هذا مقصودًا من الصِّيغة ذاتها, فلا يلزم كونها خبرًا, فيتولَّد من ذلك نوع من الإنشاء الإيقاعي الإفصاحي الذي يتحقَّق بقصد المُتَكلِّم وإرادته.

وبِذَا يكون التَّعَجُّبُ باختلاف صيغه وأبنيته وتفاوت درجاته صعودًا [↑] وهبوطًا [↓] تعبيرًا عن **الإنشاءِ الإيقاعيِّ للانفعال**[٤٠] الواقع في نفس المتكلِّمِ[٤١] واعتقاده وظنِّه, **وليس بقوة إنجازية**[٤٢] «illocutionary force»؛ لأنَّ المتكلِّمَ لا يُنجز فِعْلًا «Act», ولم يأمر غيرَه بإنشائه؛ إذ تنتفي العلاقة بينهما, وإنَّما يُمكنُ أن يكون للتعجُّبِ - وهو قوة مستلزمة - **قوى حرفيَّة تعبيريَّة غير إنجازيةٌ** «locutionary Expressive Literality Forces» غير التَّعجُّب «Exclamation», وهي **القوة الحرفيَّة الخبريَّة** «Declarative Literality Force» **أو القوة الحرفيَّة الأمريَّة** «Imperative Literality Force» **أو القوة الحرفيَّة الاستفهاميَّة** «Interrogative Literality Force»؛ لأنَّ الجملة التعجُّبيَّة في الأصل جملة [خبريَّة - أمريَّة - استفهاميَّة] شَكْلًا «Modality» أُضِيفَت إليها سمة التَّعجُّب لإنشائه, فلا شكَّ أنَّ الجملة الخبريَّة أو الأمريَّة أو الاستفهاميَّة المقصود بإنجازها مجرد الإخبار أو الطَّلب أو السؤال تختلف اختلافًا بيِّنًا في التَّنغيم عن الجملة الخبريَّة أو الأمريَّة أو الاستفهاميَّة المقصود بإنجازها التَّعجُّب؛ إذْ يرتبط ظهور بعض المكوِّنات في الجملة بالقوة المستلزمة لا بالقوة الحرفيَّة, فالحرفان «ما - الباء» يرتبط استعمالهما بالقوة المستلزمة حيث إنَّهما لا يظهران إلا في الجمل الأمرية والاستفهامية المستلزمة للتعجب, فإذا سقطا لم يكن معنى للتعجب.

ولذا يتسائل الدكتور خالد ميلاد: هل يكون التَّعجُّب في قولك: «مَا أَحْسَنَ زَيدًا» من **غير الواجب** «Non-Obligation» بسبب ما تشتمل عليه «مَا» من إبهام؛ إذْ لم يستقر لدى المتكلِّم المتعجِّب الشَّيءُ المبهم الذي زاد في حُسْنِ زيد وجماله, ويجيب على ذلك بقوله: إنَّ سيبويه في الحقيقة لا يصنِّف التَّعَجُّبَ **ضمن الواجب أو غير الواجب**؛ ومن ثَمَّ لا نستطيع الجزم بشيء من ذلك.[٤٣]

ويمكن الإجابة على هذا السؤال بقول ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ): إنَّ "التَّعجُّب إنَّما يكون مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون".[٤٤]

ويفهم من كلام ابن السَّرَّاج أنَّه لا يُتَعجَّب إلا مما حصل في الماضي واستمرَّ, وعلى هذا يمكن أن نقحم **التَّعجب ضمن الواجب** «Obligation» باعتبار أنَّها أفعالٌ ماضيةٌ مستمرة تدلُّ على وجوب الحدث الذي تختلف درجاته من صيغة لأخرى حسب قصد المتكلم, "أمَّا الحال الذي لم يتكامل بعد, والمستقبل الذي لم يدخل بعدُ في الوجود ... فلا يصح التَّعجب"[٤٥] منهما.

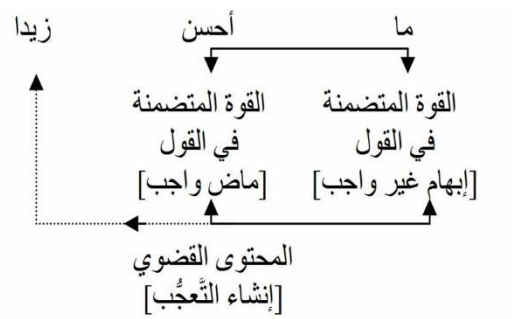

ولأنَّ التَّعجُّب لا يكون إلا فيما قد ثَبَتَ واستقرَّ, فإنَّه قد اخْتُصَّ بلفظ الماضي؛ لأنَّ التعجُّبَ - على حدِّ قول السِّيرافي - مدح ولا يُمدحُ الإنسان إلا بِمَا ثَبَتَ فِيه وعُرِفَ بِه؛ ولذا فهو يقتضي الإبهام «Vague»؛ ذلك لأنَّ الشَّيء إذا أُبْهِمَ كان أَفْخمَ لمعناه, وكانت النَّفس متشوقة إليه لاحتماله أمورًا[٤٦]؛ ولذلك خُصَّ بِـ «ما»؛ لأنَّها مبهمة؛ وإنَّما وُضِعت للتَّعجُّب من قبل إبهامها؛ لأنَّ المتعجِّب إذا قال: «ما أحسنَ عبد الله», فكأنَّه قد جعل الأشياء التي يقع بها الحُسن متكاملة في عبد الله, فلا يصلح ذلك إلا بلفظ مبهم[٤٧], ألا ترى أنَّك لو قلت: زيدٌ أَحْسَنُ القومِ, فتجمع بينه وبينهم في الحُسْنِ, بيد أنَّك تُفضِّله عليهم فيفوق أقرانه حُسْنًا وجَمَالا, فالتَّعجُّب إذن لا يكون إلا من كمال حُسْنِه, يقول أبو البقاء (ت٦١٦هـ): "قد يستعمل «أَفْعَلَ» لبيان الكمال والزِّيادة في وصفه الخاص".[٤٨]

ويقول أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) في ارتباط التَّعجُّب **بالماضي غير المنقطع**: "وأَفْعَلَ مسلوب الدلالة على المُضي, وزمانه حال ... فإذا أردتَ الماضي المنقطع قُلْتَ: ما كان أَحْسَنَ زيدًا, وقيل هو بمعنى **الماضي المُتَّصِل**, فإن أردتَ الماضي المنقطع أَتيتَ بِـ «كان», وهذا قول الأكثرين".[٤٩]

إذن صيغة «**أَفْعَلَ**» وإنْ كانت تدلُّ على المضي في الغالب إلا أنَّها في التَّعَجُّب خاصة لا تدلُّ على المضي, وإنَّما تدلُّ على **الحَالِ إذَا قُصِدَ الإنشاءُ**, يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء"[٥٠]؛ ومن ثَمَّ فهي تدلُّ - أي صيغة أَفْعَلَ - على اكتمال الحدث في لحظة التَّلفُّظ به ولا يزال العمل به مستمرًا حتَّى يصل الحدثُ إلى نهايته ويبلغ منتهاه, وليس لكلِّ فعلٍ بلوغُ مُنْتَهى؛ ولذا لم تستخدم صورة المضارع في التَّعجُّب؛ لأنَّه لا يمكن أن يكتمل أثناء التَّلفُّظ به, فهناك فرق بين زمن التَّلفُّظ وزمن حكاية التَّلفُّظ, وهذا يعني أن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان: زمن وُجِدَ فيه, وزمن خُبِّرَ فيه عنه بأنَّه قد وُجِدَ وحدث؛ ولذا يعبَّرُ به عن تمام الحدث, وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ لكلِّ زمنٍ وجود زمنَ إخبارٍ **يمثِّلُ المركز**, بيد أنَّ زمن الوجود [الحاضر والمستقبل] منتف بالنِّسبة للتعجب؛ لئلا يصير اليقين شكًّا, فلا يُتَعجَّب إلا مما هو ثابت كائن متحقِّق مستقرٌّ.

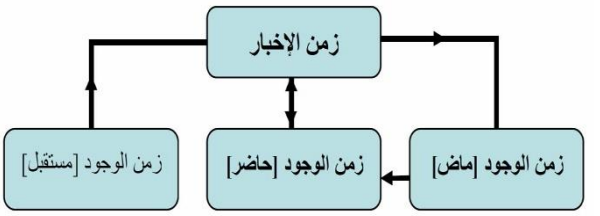

[نِعْمَ وبِئْسَ]

يدخل في درجات التَّعجُّب الإنشائي [غير الإنجازي] باعتباره **قوة تعبيريَّة** «Expressive Force» تحمل معنى التَّعجُّب «**نِعْمَ وبِئْسَ**», وهما كلمتان وُضِعَتا للمدح العام والذَّمِّ العام[٥١], جامدتان غير مُتَصرِّفَتينِ تصرُّف سائر الأفعال لأمرين: أولهما: للزومهما إنشاء[٥٢] المدح والذَّمِّ على **سبيل المبالغة**[٥٣]؛ ولذا كان الإنشاء «Performative» الذي يُفيدانه من قبيل **الإنشاء غير الطَّلَبي**[٥٤], وثانيهما: "لأنَّهما استُعمِلا للحال بمعنى الماضي"[٥٥]؛ لأنَّك إنَّما تمدحُ وتذمُّ بِمَا هُوَ موجودٌ في المَمدُوحِ أو المَذْمُومِ, لا بما كَانَ فَزَالَ, ولا بما سيكون ولم يقع[٥٦], يقول العكبري: "ويُفصل بالزَّمان بينَ الماضي والمُستقبل وهذا مستغنىً عنه هَاهُنا؛ لأنَّ نِعْمَ وبِئْسَ يَستوفيَانِ غاية المدح والذَّمِّ, وهذا لا يكونُ إلا بِمَا **هو موجودٌ؛ لأنَّه المُتَيَقَّن**, فلمَّا اختُصَّ بهذا المعنى علم زَمانها ولهذا لم يتصرَّفا"[٥٧], ويُعلِّلُ لنا ابنُ يعيش عدمَ تصرُّفِهما: "بأنَّهما تضمَّنا ما ليس لهما في الأصل؛ وذلك أنَّهما نُقِلَا من الخبر إلى نفس المدح والذَّمِّ, والأصل في إفادة المعاني إنَّما هي الحروف, فلمَّا أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومُنِعَت التَّصرُّف كـ «لَيْسَ وَعَسَى»"[٥٨], وبهذا أشبهت هذه الأفعال الحروف حتَّى جَمُدَت.

ويُفْهَمُ من كلام ابن يعيش أنَّ الفِعْلين المذكورين لمَّا خرجَا في الاستعمال عن المعنَى الذي وُضِعَا له هو الإخبار عن أمر قد انقضى وجب أنْ لا يتصرَّفَا **لِنقْلِهما عن معناهما الأصلي**, واستعمالِهما في معنى ليس لهما بالوضع؛ ولذا فهما ليسا مِنَ **الأفعال الماضية المنقطعة**, بل مِنَ الأفعال الماضية **التي يُرادُ بها الدَّوام والاستمرار**؛ لأنَّ قولك: «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ», و«بِئْسَ الرَّجلُ عمرٌو», لا يَدُلانِ على انقطاع المدح والذَّمِّ, بل المدحُ والذَّمُّ في **حال الإخبار بِهما وبعده ثابتان**, كما أنَّهما قبلَ الإخبار كذلك.[٥٩]

ويتَّضح من ذلك أنَّ معنى المَدحِ والذَّمِّ لا يختلف باختلاف الزَّمانِ؛ ولذا فإنَّ هذين الفِعْلين - نِعْمَ وبِئْسَ - غيرُ مُحتاجَينِ إلى التَّصرُّف؛ لأنَّهما لا يَدُلَّان على حدث منقطع أو غير منقطع يحتاج إلى التَّصرُّف بحسب الأزمنة المختلفة كما هو الأمر في سائر الأفعال, أضف إلى ذلك أنَّ فعلَ المدح أو الذَّمِّ لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج إلى تعيين الممدوح أو المذموم.

ولذا اختلفَ العلماءُ - كوفيين كانوا أو بصريين - اخْتِلافًا بَيِّنًا في «نِعْمَ وبِئْسَ» ما بين مُؤَيِّد لِفعليَّتهما معارض لاسميتهما, ومُؤَيِّد لاسميتهما معارض لفعليتهما, فذهب البصريُّون والكسائي إلى أنَّهما فِعْلَان ماضيان, وإنْ لم يكن بناؤهما مِن أبنية الأفعال؛ ذلك لأنَّ بناء «فِعْلَ»[٦٠] ليس من أمثلة الأفعال, يقول سيبويه: "وأصل نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وَبَئِسَ, وهما الأصلان اللذان وُضِعَا في

الرَّداءة والصَّلاح, ولا يكونُ منهما فِعْلٌ لغير هذا المعنى"[٦١], وذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّهما اسمَانِ, وقد تكفَّلت كُتب النَّحو ببيان أدلة كلٍّ من الفريقين.[٦٢]

والغريب أنَّ ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)[٦٣] نقلَ نصًّا عن ابن عُصْفُور يقول فيه: إنَّ "كون نِعْمَ وبِئْسَ فعلين لم يختلف فيه أحدٌ مِنَ النَّحويين البصريين والكوفيين, وإنَّما الخلاف بينهم بعدَ إسنادهما إلى الفاعل, فذهب البصريُّون إلى أنَّ (نِعْمَ الرَّجلُ) جملةٌ وكذلك (بِئْسَ الرَّجلُ), وذهب الكسائي (ت١٨٩هـ) إلى أنَّ قولك: (نِعْمَ الرَّجلُ) و(بِئْسَ الرَّجلُ) اسمان محْكيان حيثُ وقعا بمنزلة قولك: «تأبَّط شرًّا», و«بَرَقَ نحرُه», و(نِعْمَ الرَّجلُ) عنده اسم للممدوح, و(بِئْسَ الرَّجلُ) اسم للمذموم, وهما جملتان في الأصل نُقِلا عن اسمهما وسُمِّيَ بهما".[٦٤]

وذهب الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) إلى أنَّ الأصل في «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ», و«بِئْسَ الرجل عمرٌو»: رجلٌ نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ, ورجلٌ بِئْسَ الرَّجلُ عمرٌو, فحُذِفَ الموصوف الذي هو (رجل), وأُقيمت الصِّفة التي هي الجملة من «نِعْمَ وبِئْسَ وفاعلهما» مقامه, فَحُكِمَ لهما بحكمه, فَنِعْمَ الرَّجلُ, وبِئْسَ الرَّجلُ عندهما رافعان لزيد وعمرو, كما أنَّك لو قلت: الممدوح زيدٌ, والمذموم عمرٌو لكان زيد مرفوعًا بممدوح, وعمرو مرفوعًا بمذموم.[٦٥]

ويتَّضح من ذلك أنَّه لا خِلَافَ بَيْنَ البصريين والكوفيين في فِعْليَّة «نِعْمَ وبِئْسَ», وأنَّ الاسمَ الذي بعدهما فاعلٌ مرفوعٌ بهما, وإنَّما الخلافُ بينهم في أنَّ مجموعَ الجملة صار اسمًا أو لا, فذهب البصريون إلى أنَّه جملة غير مؤوَّلة باسم, وذهب الكسائي إلى أنَّها اسم محكيٌّ, وهما جملتان في الأصل[٦٦], ومذهب الفراء[٦٧] هذا قريب من مذهب الكسائي؛ لأنَّ كلًّا منهما جعل ما كان جملة - وهو نِعْمَ وفاعله أو بِئْسَ وفاعله - اسما واحدًا.

ويلزم من قول الكوفيين القائلين بأنَّ «نِعْمَ وبِئْسَ» اسمان أن يكون الاسم المرفوع بعدهما - الذي هو فاعل عند البصريين - تابعًا عندهم لِـ (نِعْمَ وبِئْسَ) إمَّا بدلا أو عطف بيان, ونِعْمَ اسم يُراد به الممدوح[٦٨], وبِئْسَ اسم يراد به المذموم, كأنَّك قلتَ: الممدوح الرَّجل زيد, والمذموم الرَّجل عمرو, وهذا مردود؛ لأنَّنا لم نسمعه عن العرب, ولم يُعْلم, يقول الشَّاطبي (ت٧٩٠هـ): إنَّ "البدلَ من شرطه صحةُ وقوعه موقعَ المبدَل منه, وهذا ليس كذلك, إذْ لا يستقيم أن يُقال في «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ»: «نِعْمَ زيد»"[٦٩]؛ لأنَّه لم يكن في اللفظ ما يدلُّ على المعنى الذي استحقَّ به زيد المدح, ألا ترى أنَّ «نِعْمَ وبِئْسَ» قد "خالفا سائرَ الأفعال الموضوعة للمدح والذَّمِّ؛ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ استعملته لجهةٍ من المدح كان مقصورًا عليها لا يتعدَّى إلى غيرِها, وكذلك الذَّمُّ, نحو: «كَرُمَ الرجلُ فلانٌ», إذْا وصفتَ جُودَه, و«لَؤُمَ الرجلُ فلانٌ», إذَا وصفتَ بُخْلَه, وليس كذلك «نِعْمَ»؛ لأنَّ كلَّ صفة مدح تدخل تحتها, ولا «بِئْسَ»؛ لأنَّ كلَّ صفة ذَمٍّ تدخل تحتها".[٧٠]

وقد "رُدَّ مذهب الكسائي والفراء بأنَّه لو كان محكومًا لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواضعها في فصيح الكلام, فكنت تقول: إنَّ نِعْمَ الرَّجلُ قائمٌ, وإنَّ بِئْسَ الرَّجلُ منطلقٌ, وظننتُ نِعْمَ الرَّجلُ قائمًا, وظننت بِئْسَ الرَّجلُ منطلقًا, وكان نِعْمَ الرَّجلُ منطلقًا, وكان بِئْسَ الرَّجلُ ضاحكًا, فلمَّا لم يُسمع ذلك في فصيح الكلام دلَّ ذلك على بُطلان ما ذهبا إليه".[٧١]

وفي قول ابن عُصْفُور: **"هما جملتان في الأصل نُقِلا عن اسمهما وسُمِّيَ بهما"** نظرٌ؛ "لأنَّه لم يُسمَّ بهما شيءٌ, وإنَّما أريدَ لفظُ الكلمة خاصة, ولم يقصدْ معناها الذي وُضِعَت له".[٧٢]

والذي يتَّضح من سرد هذه الأدلة ومناقشتها[٧٣] وتبريرها – خاصة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف - أنَّها تكاد تكون في **جُلِّها شكليَّة بعيدة عن المضمون القصدي «Intentionality» الذي يريده المتكلِّم** من «نِعْمَ وبِئْسَ», **وهو إنشاء المدح أو الذَّمِّ**, يقول مهدي المخزومي (ت١٩٩٤م): "وكلا الفريقين كان قد تشبَّثَ في تأييد مذهبه باعتبارات لفظية[٧٤], لا تنهض دليلًا على صحته, فقد تمسَّك البصريون في ذهابهم إلى فعليتهما بدخول تاء التَّأنيث السَّاكنة[٧٥], وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأفعال الأخرى[٧٦], وتمسَّك الكوفيون في ذهابهم إلى اسميتهما بدخول أداة الخفض عليها[٧٧], فيما رَوَوا من المثالين, وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأسماء الأخرى".[٧٨]

وَرَأْيُ المخزومي هذا لا يُنقِصُ من قدر علمائنا؛ ولذا فهو يُبَرِّرُ موقفهم بقوله: إنَّهم "كانوا لا يعبئون بفعل الاستعمال وتأثيره فيما يكثر دورانه فيه, ولا أقول إنَّهم كانوا يجهلون ذلك, فلدى شيوخهم من أئمة النَّحو وفي مقدمتهم: الخليل والفرَّاء, من الأقوال والتَّفسيرات اللُّغويَّة ما لا يدع مجالا للشك في أنَّ هؤلاء الرُّواد الأوائل كانوا يضعون الاستعمال في مقدمة الاعتبارات التي يستندون إليها في تفسير الظَّواهر اللُّغويَّة, ولكنَّ المتأخِّرين منهم - وقد انحرفوا بالنَّحو إلى غير منهجه - كانوا لا يعبئون بغير الاعتبارات العقليَّة يحكمونها في تفسير تلك الظَّواهر".[٧٩]

بَقِيَ أنْ نُشيرَ إلى المُراد **بإنشاء هذين الفِعْلَين - نِعْمَ وبِئْسَ - المدح أو الذَّم**, فإنْ أُريدَ بالإنشاء ما يُقابل الخبرَ - كما صرَّح بذلك بعض العلماء - أُشْكِلَ الأمر؛ لأنَّ قولك: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ, وبِئْسَ الرَّجل عمرٌو, يقبل التَّصديق والتَّكذيب, والإنشاء لا يقبل ذلك, وإنْ أُريدَ به إحداث وحصول المدح أو الذَّمِّ فلا بأس, ومِنْ ثَمَّ يكون المراد بالإنشاء هُنا دلالتهما على الحال, وليس المراد بالحال ما يُقابل الماضي والمستقبل[٨٠], بل المُراد بها الأمر الدَّائم المستمرُّ[٨١]؛ لأنَّه لا يُمدح إلا بِمَا هو ثابت موجود في الحال[٨٢], لا بما كان ماضيا فانقطع أو مستقبلا لم يقع, "وإنَّما اخْتِيرتْ لهما صيغة الماضي؛ لأنَّ المُبالغة في المدح والذَّمِّ إنَّما تكونُ بالشَّيء الثَّابت"[٨٣], يقول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "المُرادُ بأفعال المدح والذَّمِّ عند النَّحويين أفعالٌ وُضِعَت لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ لا كلُّ فِعْلٍ قُصِدَ به مَدْحٌ أو ذمٌّ, وإن صحَّ إطلاقُ المدح والذَّمِّ عليها, إلا أنَّ التَّبويب لِمَا ذكرناه من الإنشاء؛ ولذلك لم يكن شَرُفَ وفَخُمَ وعَظُمَ[٨٤] وما أشْبَهَها من أفعال المدح المُرادةِ ههنا؛ إذْ لا إنشاء فيها"[٨٥]؛ لعدم عراقتها وأصالتها في باب المدح والذَّمِّ, وهذه الأفعال المُلْحَقة لا تفيد ذلك - أي مدحا أو ذمًّا - إلا إذا كانت على وزن «فَعُلَ» مضمَّنة معنى التَّعجب[٨٦], فيكون لها سائر الأحكام التي لِـ «نِعْمَ وبِئْسَ» مِنَ الفاعل والتَّمييز والمُضمر, بيد أنَّ الفرق بينهما, أنَّ «نِعْمَ وبِئْسَ» يفيدان المدح العام أو الذَّم العام [التَّعجُّب المطلق], و"هما يشْبِهَان التَّعجُّب[٨٧] في المعنى وترك التَّصرف"[٨٨], بينما الأفعال الملحقة التي تأتي على وزن «فَعُلَ» لا تفيد إلا المدح الخاص أو الذَّم الخاص [التَّعجُّب المختصُّ], وكأنَّك تدلُّ على خصوصية ما مُدِح به أو ذُمَّ مع إفادة التَّعجُّب في كلِّ حالة.

ويتَّضح من ذلك أنَّ المَدْحَ والذَّمَّ نوعان من أنواع العمل المباشر الذي يُحقِّقه المتكلِّمُ وهو يريد أن يُثني على مَن مدحه أو ذمَّه بالألفاظ الموضوعة لذلك؛ ولذا نلاحظ تقاربًا في المعنى, ورُبَّما كان في اللفظ بين التَّعجب والمدح والذَّمِّ, فسيبويه يُلاحظ أنَّ قولك: «حَسْبُكَ بِه رجلًا» مثل قولك «نِعْمَ رجُلًا»؛ في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنَّهما ثناء في استيجابِهما المنزلة الرَّفيعة.[٨٩]

ويُفهم من كلام سيبويه أنَّ المدحَ والذَّمَّ شكلٌ من أشكال التَّعجُّب, وإنَّما اختلفا عن التَّعجب بذكر المُتكلِّم المتعجِّب ألفاظًا تدلُّ معجميًّا على المدح أو الذَّمِّ, وفيما عدا ذلك فإنَّ بنية المدح والذَّمِّ لا تختلف عن بنية التَّعجُّب؛ لأنَّ كلتيهما بنية قائمة على **إبهام أو إيهام بإبهام** فيكون المعنى واحدًا – كما يقول سيبويه – ولعلَّ **الاختلافَ في اللفظ يرجع إلى اختلاف درجات التَّعَجُّب**, وهو ما ينتج عنه اختلاف في **درجات الإبهام**؛ ذلك أنَّ ألفاظَ المدحِ **والذَّمِّ أقلُّ إبهامًا** من صيغة التَّعجب المبنية على «ما»[٩٠] التي قال عنها الخليل وسيبويه إنَّها نكرة غير مختصَّة[٩١], ليحصل بها الإبهام أوَّلًا ثُمَّ يتلوها الإفهام.

ولا يُتَصَرَّفُ في الجملة التَّعجبية, إمَّا لأنَّها جرت **مجرى المثل**, والأمثال لا تُغَيَّرُ أو لأنَّها تدلُّ بمجموعها على **إنشاء التَّعجُّب**, فلَزِمت طريقة واحدة كما لَزِمت «نِعْمَ وبِئْسَ» طريقة واحدة للإنشاء[٩٢], فلا يُستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل؛ لأنَّ "التَّعجب إنَّما يكون من شيء ثابت فكانت صيغة الماضي أولى"[٩٣], يقول ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ): "إنَّما لم يتصرَّف؛ لأنَّ المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال, والتَّعجُّب إنَّما يكون مما هو موجود مُشاهد, وقد يُتعجبُ من الماضي, ولا يكون التَّعجب مما لم يكن ... لئلا يصير اليقين شكًّا".[٩٤]

ويُفهم من كلام ابن الأنباري أنَّ الماضي قد يتعجب منه؛ لأنَّه شيء قد وُجِدَ وثبت وتحقَّق في الواقع والذِّهن؛ لأنَّ "التَّعجب معنى حادث عند رؤية شيء متعجَّبٍ منه أو سماعه"[٩٥], ولا شكَّ أنَّ حدوث المدح «Praise» أو الذَّمِّ «Blame» أو التَّعجب «Exclamation» وحصولهم ودلالتهم على الحال يرتبط ارتباطًا وثيقا **بمفهوم الواجب** «Obligation» عند المتكلِّم المتعجِّب «Astonished», ولا سيَّما صيغة الماضي «Past Mood» التي تُمثِّلُ الواجب الثَّابت الحاصل الحادث عند سيبويه[٩٦], فالواجب يشملُ من الكلام ما كان مُثْبَتًا ومؤكَّدًا, وما كان واقعًا ثابتًا في الكون, وفي الاعتقاد, وما كان ثابتًا واقعًا في الاعتقاد دون الكون الخارجي.[٩٧]

إذن, فالواجب مفهوم استُعمِل ليدلّ على معنى ثبوت الحدث واستقراره في نفس المتكلِّم سواء أكان سابقًا لزمان القول أم مزامنًا له أم لاحقًا به في المستقبل.[٩٨]

وهذا ما أشار إليه جون سيرل Searle بقوله: "اتجاه مطابقة الكلمة إلى العالم" «the word-to-world direction of fit»[٩٩], ويُمثِّل له بالسَّهم النَّازل [↓] و"اتجاه مطابقة العالم إلى الكلمة" «the world-to-word direction of fit»[١٠٠], ويُمثِّل له بالسَّهم الصَّاعد [↑], بيد أنَّ سيرل يرى أنَّه لا يوجد اتجاه مطابقة في الأفعال المعبِّرة الإفصاحية «Expressives»؛ وهو ما أطلق عليه اتجاه المطابقة الفارغ [Ø] «The null direction of fit»[١٠١] حيث [Ø] هو الرَّمز الفارغ الذي يدلُّ على عدم وجود اتجاه للمطابقة؛ **ذلك لأنَّ المتكلِّمَ لا يحاولُ أن يؤثِّرَ** في

العالم ليماثل الكلمات ولا في الكلمات ليماثل العالم, وصدق هذه القضية المعبَّر عنها يكون **أمرًا افتراضيًّا** «presupposed»[١٠٢], **وبالتَّالي لا تظهر فيه القوة الإنجازية «Illocutionary Force».**

ويُفهم من كلام سيرل أنَّه لا يكون هناك تطابق بين المحتوى القضوي والواقع (الكون الخارجي)؛ إذْ يقول: إن هذه الأعمال لا تطلب مطابقة الكون للقول أو مطابقة القول للكون؛ لأنَّ صدق القضية في الإفصاحات صدق مقتضى[١٠٣], وهو مفهوم مناقض للإفصاحات التَّعجُّبيَّة الإنشائية التي يوقعها ويُنشئها المتكلِّمُ, فتجري مجرى فِعْل «Act» يُنجزه, وإذا كان الأمر كذلك فإن اتجاه المطابقة في التَّعجب الإنشائي (مدحًا كان أو ذمًّا) يكون من القول إلى العالم [↓] ليماثل الواقع ويطابقه, والحالة النَّفسية السيكولوجية المُعبَّر عنها «Expressed psychological state» هي **التَّعجُّب**, وبناء على ذلك يمكن القول بأنَّ إلغاء اتجاه المطابقة الفارغ [Ø] في التَّعجب الإنشائي أو المدح والذَّم لا يمثِّل هدمًا له؛ فقد يكون هناك أفعال متضمنة في القول لا تستغني عن اتجاه المطابقة الفارغ؛ إذ لا يكون هناك علاقة بين المحتوى القضوي والكون الخارجي.

يقول خالد ميلاد: "إنَّ مسألة اتِّجاه المطابقة في رأينا مسألة متَّصلة بالغرض المقصود بالقول, وهو لا يعدو أن يكون في الحقيقة القوة المقصودة بالقول. وما مطابقة المضمون القضوي للكون أو مطابقة الكون للمضمون القضوي إلا نتيجة للقوة المقصودة بالقول"[١٠٤] على افتراض وجود مبدأ الإخلاص «Sincerity»؛ إذْ لا يكون ذلك إلا إذا كان المُتَكلِّمُ المتعجِّب مُخْلِصًا في قولِه بحسب صدق نيَّته وإرادته وقصده.

وخلاصة القول:

- إنَّه يمكن أن نقحم **التَّعجُّب أو المدح والذَّمِّ ضمن مفهوم الواجب** باعتبار أنَّها أساليب مسبوكة مسكوكة «Idiomatic» تستخدم الأفعال الماضية التَّامة المستمرة «The Past Perfect Continuous» التي تدلُّ على اكتمال الحدث ووجوده وثبوته في زمن مطلق.
- إنَّه لا توجد قوة إنجازية في التَّعجب أو المدح والذم بجميع درجاتها المختلفة؛ لأنَّ المتكلِّم المتعجِّب لا يستخدم الأسلوب للقيام بفعل «Act» معيَّنٍ, ويتضح من ذلك أنَّ هناك أفعالا "لا تتطلب مثل هذا التَّأثير الكلامي لكونها **غير طلبيَّة** كما يسميها البلاغيُّون, أي هي لا تستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطَّلب, وهكذا يتبيَّن أنَّ هناك أفعالا كلاميَّة لا تتطلب أي تأثير كلامي عدا **استيعاب المخاطب لمعناها**"[١٠٥], ومغزى هذا النَّوع هو التَّعبير عن حالة نفسيَّة يشعر بها المتكلِّم في وقت ما؛ ولذا لا توصف بصدق أو بكذب, فالتَّركيب «Syntax» وإنْ كان يبدو من جهة الشَّكل / النَّمط «Modality» أنَّه خبريٌّ «Assertive» إلا أنَّه من جهة المعنى «Meaning inclusion» إنشائيٌّ «Performative»؛ لأنَّه لا خارج له تقصد مطابقته, بل التَّعجُّب حاصل في الحال بهذا اللفظ, وهذا اللفظ موجِدٌ له.
- بل إنَّ المعنى المراد قد يُصبح فارغًا لو صُرِّفت مثل هذه التَّراكيب, فلا شكَّ أنَّ المعنى المقصود بالإنشاء من قولك: «حسُن زيدٌ» أو «أَحْسِنْ بِزيدٍ» أو «مَا أَحْسَنَ زيدًا» أو «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ» أو «بِئْسَ الرَّجلُ عمرو» يتعارض أو يتنافى أو يتناقض «Clash» مع قولك: «زيدٌ حَسُنَ» أو «بِزيدٍ أَحْسِنْ» أو «زيدًا ما أَحْسَنَ» أو «شيء أحسَنَ زيدًا» أو «زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ» أو «عمرو بِئْسَ الرَّجلُ»؛ إذْ ينتفي **إنشاء التَّعجُّب** من مثل هذه التَّراكيب بالتَّقديم

والتَّأخير؛ لأنَّ أفعال التَّعجُّب والمدح والذَّمِّ أفعال جامدة لا تتصرف في نفسها, يقول أبو حيَّان الأندلسي: "اعلم أنَّه لا يجوز تقديم معمول فعل التَّعجب على الفعل ولا معمول أفْعَلَ على ما, لا يجوز: «زيدًا ما أحْسَنَ», ولا «ما زيدًا أَحْسَنَ», ولا «بزيدٍ أَحْسِنْ», وإن كان في غير هذا الباب يتقدَّم في نحو هذا التَّركيب ... وعلَّة ذلك أنَّ فعلَ التَّعجب لا يتصرَّف, وما لا يتصرَّف في نفسه لا يُتصرَّفُ في معموله"[١٠٦], وهو تصوُّرٌ مُنْبَنٍ على مبدأ قارٍّ في ذهن المُتَكلِّمِ يَتمثَّلُ في أنَّ من شأن كلِّ إنشاء أن تكون له صدارة الجملة, وهو ما يجعل تقدُّم المتعجَّب منه على فعل التَّعجُّب أو تقدُّم المخصوص بالمدح والذَّمِّ على «نِعْمَ وبِئْسَ» ليس أصلا.[١٠٧]

- أمَّا بالنسبة للمدح والذم فإنَّ تقديم المخصوص يتنافى **مع المبالغة في إنشاء المدح أو الذَّمِّ**؛ لأنَّ قوة البنية النَّحوية في قولك: «نِعْمَ الرَّجلُ» أو «بِئْسَ الرَّجلُ», توحي بأنَّك قد جمعت كلَّ ما تفرَّق من صفات الحُسْنِ أو القُبْحِ في رجلٍ واحد, فالأولى تمثِّل أعلى مراتب المدح؛ لأنَّك "جعلته فوق جنسه فيما يوجب الحمد"[١٠٨], والثَّانية تمثِّل أعلى مراتب الذَّم؛ لأنَّك "جعلته فوق جِنسه فيما يوجب النَّقيصة والذَّم".[١٠٩]

خلاصة ونتائج

عالج هذا البحث تفاوت درجات الإنشاء غير الإنجازي في التَّعَجُّب والمدح والذَّمِّ [نِعْمَ وبِئْسَ], وقد توصَّل إلى:

- أنَّ النُّحاة لم يشغلوا أنفسهم بصيغ التَّعجُّب السَّماعيَّة, حتَّى أنَّهم لم يفردوا لها بابًا مُسْتقلا في النَّحو, وإنَّما انصبَّ اهتمامهم على صيغتي التَّعجب القياسيتين «ما أَفْعَلَ», و«أَفْعِل بِـ».

- أنَّ بِنَاء «أَفْعَلَ» ليس بفعل ماض, وليس فيه شيءٌ من المضي؛ لأنَّ الزَّمن ليس مقصودًا هنا, بل إنَّ الزَّمن منتزع منه, وإنَّما الذي دفع النَّحاة إلى هذا القول هو شكل الصِّيغة لمشابهتها بناء «أَخْرَجَ» و«أَعْلَمَ», ولم يكتفِ النَّحاة بذلك, بل قالوا إنَّ بناء «أَفْعِلْ» فعل ماض جاء على صورة الأمر, ولم يُعهد ذلك إلا في ذلك الفعل, وما كان لهم أن يقولوا مثل ذلك إلا لأنَّهم حرصوا على مراعاة الشَّكل وانشغالهم بالإعراب والبحث عن العامل, فقولك: «أَفْعِلْ» يشبه في سكون آخره قولك: «أَخْرِجْ» و«أَعْلِمْ».

- أنَّ الفعل الذي يتم تحويله إلى صيغة «فَعُلَ» يدلُّ على مدح خاص أو ذم خاص [التعجب المختص] مع تضمنه معنى التَّعجُّب بالإضافة إلى معناه اللغوي الأصيل؛ ولذا يأخذ أحكام «نِعْمَ وبِئْسَ» إلا في بعض الفروق المعنوية, وبعض الفروق التي تدخل على فاعله.

- أنَّ الصِّيغ التَّعَجُّبِيَّة باختلاف درجاتها وألفاظها تجري على منهاج واحد لا يتصرَّف؛ لأنَّها وقعت لمعنى محدَّد, فمتى صُرِّفت زال عنها المعنى المراد؛ ولذا فهي تسير على وتيرة واحدة ومنهاج لا يختلف؛ لأنَّ الجملة قُصِدَ منها **إنشاء الانفعال الذي يدل على التَّعجب أو إنشاء المدح والذَّمِّ**؛ ولذا فهي مجردة من الدَّلالة على الزَّمن إلا بوجود قرينة, أي أنَّ الفعل يكون حدثًا مفرَّغًا من الدَّلالة على الزَّمن, ومن ثَمَّ فهو يؤدِّي معاني خاصة في نفس المتكلم المتعجِّب.

- أنَّ التَّعجُّبَ يعتبرُ إحدى القوى غير الإنجازية؛ لأنَّ القوَّة الإنجازية علاقة تربط المتكلِّم بالمخاطب, والأفعال التي تدلُّ على التَّعجُّب لا تدلُّ على هذه العلاقة التي تعدل القوة الإنجازية الموجودة في الخبر والاستفهام والأمر؛ ولذا يندرج التَّعجب ضمن **الإنشاء غير الإنجازي**؛ لعدم تحقُّق مدلوله بتحقق النُّطق به.

- أنَّ ألفاظَ المدحِ **والذَّمِّ أقلُّ إبهامًا** من صيغ التَّعجب؛ ذلك لأنَّ وضعها على الإبهام أوَّلًا ثُمَّ التَّفسير؛ ولذا وجب بعدها ذكر المخصوص بالمدح أو الذَّمِّ, والفائدة من إبهام الشيء ثُمَّ تفسيره إحداث وقع في النَّفس من التشوق إلى معرفة الشَّيء المبهم.

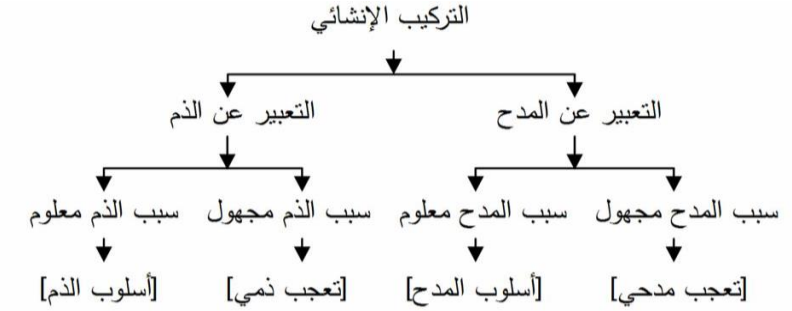

يمكن إدراج صِيغ التَّعجُّب والمدح والذم ضمن **مفهوم الواجب** باعتبار أنَّها أساليب مسكوكة – كما يقول الدكتور تمام حسَّان – تودِّي معنى التَّعجب بأفعال ماضية مستمرة تدلُّ على الوجوب, بيد أنَّ هذا الوجوب له درجات متفاوتة صعودًا [↑] وهبوطًا [↓] يختلف تبعا لقصد المتكلم المتعجِّب, وإلا لو كان المعنى واحدا [⇆] لما اختلفت الصِّيغ, ومن ثَمَّ لا يمكن أن تُؤَدِّي أية صيغة معنى الصِّيغة الأخرى؛ ولذا تتفاوت درجات التَّعجُّب - في الإيجاب - من صيغة لأخرى, وهو بذلك - أي إنشاء التعجُّب - يختلف عن الخبر الذي يقتضي الإمكان الإيجابي, وهذا الاختلاف هو الذي يبعده عن الأسلوب الخبري المحض الذي يحتمل الصدق والكذب.

المصادر والمراجع

- الأزهري: الشيخ خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ).

١- شرح التصريح على التوضيح, أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, وهو شرح للشيخ خالد الأزهري على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد باسل عيون السُّود, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

- ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ).

٢- أسرار العربية, تحقيق: محمد بهجة البيطار, مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ١٩٧٥م.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين, تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ).

٤- المقتَصِد في شرح الإيضاح, تحقيق: كاظم بحر المرجان, دار الرشيد للنشر, منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

- الجرجاني: ركن الدين محمد بن علي (ت٧٢٩هـ)

٥- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة, علَّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الثانية ٢٠١١م

- ابن جنِّي: أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ).

٦- المنصف, شرح تصريف المازني, تحقيق: إبراهيم مصطفى, وعبد الله أمين, دار إحياء التراث, الطبعة الأولى ١٩٥٤م.

- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ).

٧- الإيضاح في شرح المفصل, تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله, دار سعد الدين, الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

- حسَّان: د. تمَّام (ت٢٠١١م).

٨- اللغة العربية معناها ومبناها, عالم الكتب, الطبعة السادسة ٢٠٠٩م.

- حسن: عبَّاس (ت١٩٧٩م)

٩- النحو الوافي, دار المعارف, الطبعة التاسعة ١٩٨٧م.

- أبو حيَّان الأندلسي: محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ).

١٠- التذييل والتكميل في شرح التسهيل, حقَّقه: حسن هنداوي, دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

١١- تفسير البحر المحيط, دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, وآخرين, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

١٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب, تحقيق: رجب عُثمان, مكتبة الخانجي, الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

- ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ).

١٣- ليس في كلام العرب, تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, مكة المكرمة, الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

- ابن الخبَّاز: أحمد بن الحسين (ت٦٣٧هـ).

١٤- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جنِّي, دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الثانية ٢٠٠٧م.

- الخليفة: هشام عبد الله

١٥- نظرية الفعل الكلامي, مكتبة لبنان ناشرون, الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان, الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

- الدماميني: محمد بدر الدين بن أبي بكر (ت٨٢٧هـ)

١٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد, تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي, الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

- الرَّازي: فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (ت٦٠٤هـ).

١٧- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير), دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى ١٩٨١م.

- ابن رشد: أبو الوليد (ت٥٩٥هـ)

١٨- الضروري في صناعة النحو, تحقيق ودراسة: منصور علي عبد السميع, دار الفكر العربي ٢٠٠٢م.

- الرَّضي الاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ).

١٩- شرح شافية ابن الحاجب, تحقيق: محمد نور الحسن, ومحمد الزفزاف, ومحمد محيى الدين عبد الحميد, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٢٠- شرح كافية ابن الحاجب, تحقيق: أحمد السيد أحمد, المكتبة التوفيقية (د-ت).

- الزَّمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ).

٢١- المفصَّل في علم العربية, وبذيله كتاب المفضَّل في شرح أبيات المفصل لأبي فراس النعساني الحلبي, دار الجيل, الطبعة الثانية (د-ت).
- السَّامرائي: إبراهيم (ت١٤٢٢هـ)
٢٢- من أساليب القرآن, دار الفرقان ومؤسسة الرسالة, الطبعة الثَّانية ١٩٨٧م.
- السَّامرائي: فاضل صالح
٢٣- معاني النحو, دار الفكر ناشرون وموزعون, الطبعة الخامسة ٢٠١١م.
- ابن السَّرَّاج: محمد بن سهل (ت٣١٦هـ).
٢٤- الأصول في النحو, تحقيق: عبد المحسن الفتلي, مؤسسة الرِّسالة, الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.
- ابن سعدان الكوفي: أبو جعفر محمد (ت٢٣١هـ).
٢٥- مختصر النحو, دراسة وتحقيق: حسين أحمد بوعبَّاس, حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية, مجلس النشر العلمي – الكويت, الحولية السادسة والعشرون, الرسالة السابعة والثلاثون بعد المائتين, ديسمبر ٢٠٠٥م.
- سيبويه: أبو بشر عمرو عثمان بن قَنبر (ت١٨٠هـ).
٢٦- الكتاب: كتاب سيبويه, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الجيل - بيروت, الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- السِّيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ).
٢٧- شرح كتاب سيبويه, تحقيق: أحمد حسن مهدلي, وآخر, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- سيرل: جون
٢٨- القصدية بحث في فلسفة العقل, ترجمة أحمد الأنصاري, دار الكتاب العربي, بيروت – لبنان ٢٠٠٩م.
- السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن محمد (ت٩١١هـ).
٢٩- معترك الأقران في إعجاز القرآن, تحقيق: علي محمد البجاوي, دار الحرم للتراث (د-ت).
٣٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, عالم الكتب ٢٠٠١م.
- الشَّاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)
٣١- المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية, تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين, معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى, الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- ابن الشَّجري: هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ).
٣٢- أمالي ابن الشَّجري, تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي, الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- الشَّعراوي: محمد متولي (ت١٤١٨هـ)
٣٣- تفسير الشعراوي (خواطر الشيخ), مطابع أخبار اليوم قطاع الثقافة.
- الصَّبان: محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ).
٣٤- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, ومعه شرح الشواهد للعيني, تحقيق: طه عبد الرءوف سعد, المكتبة التوفيقية (د-ت).
- عبد الحق: صلاح إسماعيل
٣٥- التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد, دار التنوير للطباعة والنشر, الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- عبد الحميد: محمد محيى الدين (ت١٣٩٢هـ).
٣٦- عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح, دار الطلائع ٢٠٠٤م.
- عبد اللطيف: د. محمد حماسة (ت٢٠١٥هـ)
٣٧- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠١م.
- ابن عُصْفُور الإشبيلي: أبو الحسن بن مؤمن بن محمد (ت٦٦٩هـ).
٣٨- شرح جمل الزَّجَّاجي, قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشَّعار, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
٣٩- المُقرِّب ومعه مُثُل المقرّب, تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود, وعلي محمد معوَّض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ).
٤٠- شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد), تحقيق, وتعليق: محمد كامل بركات, دار الفكر – دمشق ١٩٨٠م.
- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ).
٤١- التبيان في شرح الديوان, ضبطه وصحَّحه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وآخرين, دار المعرفة للطباعة والنشر, بيروت – لبنان (د-ت)

٤٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين, تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين, دار الغرب الإسلامي, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٤٣- اللباب في علل البناء والإعراب, تحقيق: عبد الإله نبهان, وغازي مختار طليمات, دار الفكر المعاصر, بيروت – لبنان, ودار الفكر, دمشق – سوريا, الطبعة الثانية ٢٠٠١م.
٤٤- مسائل خلافية في النحو, حقَّقه وجمع إليه: عبد الفتَّاح سليم, مكتبة الآداب, الطبعة الثالثة ٢٠٠٧م.
- الفاكهي: عبد الله بن أحمد (ت٩٧٢هـ)
٤٥- شرح كتاب الحدود في النحو, تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري, مكتبة وهبة, الطبعة الثانية ١٩٩٣م.
- أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل (ت٧٣٢هـ)
٤٦- الكُنَّاش في النحو والصرف, تحقيق: علي الكبيسي وآخر, مركز الوثائق والدراسات الإنسانية – جامعة قطر ١٩٩٣م.
- الفراء: أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ).
٤٧- معاني القرآن, تحقيق: أحمد يوسف نجاتي, ومحمد علي النَّجار, دار الكتب والوثائق القومية, الطبعة الثالثة ٢٠٠١-٢٠٠٢م.
- الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى (ت١٠٩٤هـ).
٤٨- الكُلِّيَّات, معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, تحقيق: عدنان درويش, ومحمد المصري, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثانية ١٩٩٨م.
- الكنغراوي: السيد صدر الدِّين (ت١٣٤٩هـ).
٤٩- المُوفِي في النحو الكُوفي, شرحَه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده: محمد بهجة البيطار, مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق, الطبعة الثانية ٢٠١١م.
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ).
٥٠- شرح التسهيل, تحقيق: عبد الرحمن السيد, ومحمد بدوي المختون, دار هَجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- المبخوت: شكري
٥١- دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات, دار الكتاب الجديد المتحدة, الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
- المبرِّد: أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ).
٥٢- المقتضب, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٨٥هـ.
- المتوكل: أحمد
٥٣- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي, منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط – المملكة المغربية, سلسلة بحوث ودراسات رقم ٥, ١٩٩٣م.
- المخزومي: د. مهدي (ت١٩٩٤م)
٥٤- في النحو العربي نقد وتوجيه, دار الرائد العربي, بيروت - لبنان, الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد (ت٧١١هـ).
٥٥- لسان العرب, دار صادر – بيروت (د-ت).
- ميلاد: د. خالد
٥٦- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية, جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع - تونس (د-ت).
- ناظر الجيش: محب الدين محمد بن يوسف (ت٧٧٨هـ)
٥٧- شرح التَّسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- هارون: عبد السلام محمد (ت١٤٠٨هـ)
٥٨- الأساليب الإنشائية في النَّحو العربي, مكتبة الخانجي ٢٠٠٠م.
- ابن هشام: أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ).
٥٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, دار الطلائع (د-ت).
- ابن يعيش: موفق الدين بن علي (ت٦٤٣هـ).
٦٠- شرح المفصل, تحقيق: أحمد السيد أحمد, المكتبة التوفيقية (د-ت).

المراجع الأجنبية:

- John R. Searle:
(1) A Taxonomy of illocutionary Acts, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1975

(2) Expression and meaning "Studies in the theory of speech acts, Cambridge university press, Reprinted 1999
- Dick: Simon
(3) The Theory of Functional Grammar: Complex and derived constructions, edited by: Kees Hengeveld, Mouton de Gruyter, Berlin 1997
- Lenka: L.N
(٤) Construction of a Logic of Discourse an Exploration in Speech Acts.

الهوامش

١() ولكن مع قوة الصِّلة بينهما إلا أنَّ هناك فروقًا يجب مراعتها, فَـ «أَفْعَلَ» في التَّعجب فِعْل على رأي البصريين, وفي التَّفضيل اسم بالإجماع, والمنصوب بعد «أَفْعَلَ» في التَّعجب مفعول [وقيل: المنصوب عند الكوفيين نُصِبَ على التَّشبيه بالمفعول به, وقيل: هو منصوب على التَّعجب], وفي التَّفضيل تمييز, كذلك لا يُصاغ التَّعجب إلا مما وقع وحدث واستمرَّ, والتفضيل يجوز صياغته مما دلَّ على المستقبل, نحو: أنا أَضْرَبُ منك غدًا. [انظر ابن سعدان الكوفي: مختصر النَّحو صـ ٥٩, والكنغراوي: الموفي في النَّحو الكوفي صـ ٨١, والاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب ٢٢٣/٤]

٢() "«أَحْسَنَ» في التَّعجب, وإنْ كان فِعْلًا, فقد أشبه الاسم للزومه لفظ الماضي, وقلَّة تصرُّفه؛ ولأنَّ معنى «مَا أَحْسَنَ زيدًا» - [هكذا في النَّص الأصلي ويبدو لي أنَّ بالنسخة نقصًا] - ومذهب التَّعجب فيه كمعنى: «زيدٌ أَحْسَن مِن غيره», و«زيد أَفْوَم مِن غيره», وقولنا: «أَحْسَن مِن غيره», هو اسم فيه معنى التَّعجُّب والتَّفضيل". [السِّيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣٥٦/١]

٣() يقول سيبويه: "ومَا لَمْ يَكن فيه ما أَفْعَلَه لم يكن فيه أَفْعِلْ بِه رجُلًا, ولا هو أَفْعَلُ مِنْهُ ... والمعنى في أَفْعِلْ بِه وما أَفْعَلَهُ واحد, وكذلك أَفْعَلُ مِنْهُ". [الكتاب ٩٧/٤], وانظر تفصيل هذه الشُّروط في ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٢٨/٣-٢٣٠, ٢٤٥, ٢٤٦, وأبي حيَّان الأندلسي: ارتشاف الضَّرب ٢٠٧٧/٤ وما بعدها.

٤() انظر ابن عصفور: شرح جمل الزَّجَّاجي ٣٦/٢

٥() يقول ابن يعيش: "التَّعجب باب مبالغة مدح أو ذم". [شرح المفصَّل ٤٣٢/٧]

٦() نحو قوله ﷻ ﴿**فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**﴾ [سورة البقرة, الآية ١٧٥], أي: هؤلاء مِمَّن يقول فيهم مَن رآهم ما أصبرهم على النَّار. [انظر أبا حيَّان الأندلسي: البحر المحيط ٦٦٩/١]

٧() مما أورده سيبويه في الكتاب: «ويحه, وسبحان الله, ويا لَلْعَجَبِ, ويا للماء, ويا للدَّواهي, ويا للفَليقة, ويا لك فارسًا, وما رأيت كاليوم رجلا, وسبحان الله رجلا, وتالله رجلا, وتا الله». [انظر ١٧٤/٢, ١٨١, ٢١٧, ٢٣٧, ٢٩٣, ٤٩٧/٣], هذا وقد بَوَّبَ السيوطي لهذه الصِّيغ بابًا بعنوان: "صيغ التَّعجب السَّماعيَّة". [همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦٣/٥], وهذه الصِّيغ لن نتحدثَ عنها؛ لكونها سماعيَّة لا يضبطها ضابط.

٨() شرح كتاب الحدود في النَّحو صـ ١٩٢

٩() هذه الصِّيغة تصلح للاستعمالين: الاستعمال التَّعجُّبي, والاستعمال المدحي أو الذَّمِّي, وهي محوَّلة من الأفعال الثُّلاثيَّة سواء أكان الفعلُ مضمومَ العين أصلا أم كان مفتوحَ العين أم مكسورها؛ لإنشاء التَّعجُّب, يقول ابن يعيش: "لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب «نِعْمَ وبِئْسَ» فَتُحَوِّلها إلى «فَعُل» فتقول: عَلُمَ الرَّجلُ زيدٌ ... وإذا تعجَّبتَ فهو مثل: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ تمدح وأنت مُتعجِّبٌ". [شرح المفصَّل ٤١٠/٧]

١٠() شرح جمل الزَّجَّاجي ٤٤/٢

١١() تدخل الباء على الفاعل كثيرًا, فيكون مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا, وهذا يدلُّ على أنَّ المقصودَ بالفعل التَّعجُّب, فإذا حُذِفَت احتمل الكلامُ التَّعجُّبَ وغيره, وقد تدخل هذه الباء في أساليب أخرى لإفادة معنى التَّعجُّب, نحو: حسبُك بِهِ رجلًا, فإن قلت: حسبك درهم, لم يكن فيه معنى التَّعجب نصًّا. [فاضل السَّامرائي: معاني النَّحو ٢٤٨/٤, ٢٤٩]

١٢() ابن يعيش: شرح المفصل ٤٣٢/٧

١٣() يَرَى الكوفيون أنَّ «أَفْعِلْ بِهِ» أمرٌ ومحل المجرور بعده نصب على المفعولية, ويَرَى البصريون أنَّ صورته

صورة الأمر وهو خبر في المعنى ومحل المجرور بعده رفع على الفاعلية: يقول السيوطي "والأصحُّ أنَّه خبر معنى, وإنْ كان لفظُه لفظ الأمر للمبالغة, وليس بأمر حقيقة" ألا ترى أنَّ معناه التَّعجُّب. [همع الهوامع ٥٧/٥, وراجع ابن عصفور: شرح جمل الزَّجَّاجي ٤٩/٢ وأبا حيَّان الأندلسي: ارتشاف الضرب ٢٠٦٦/٤]؛ وذلك لأنَّ المتكلم لا يطلب من أحدٍ أن يصنع شيئًا, ثُمَّ إن سلَّمنا بأنَّه أمر حقيقة, فمن المقرر أنَّ الأمر قد يخرج عن دلالته الأصلية التي وُضِعَ لها وهي - طلب الفعل - إلى دلالات أخرى, نحو: الإباحة والإهانة والتهديد والتسخير. [انظر الجرجاني: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة صـ ٩٣], وبناء عليه يمكننا القول: **بأنَّ فعل التُّعجب هنا فعل أمر خرج عن دلالته الأصلية ليدلّ على إنشاء التَّعجُّب**.

١٤() السيوطي: همع الهوامع ٥٨/٥

١٥() انظر ابن يعيش: شرح المفصل ٤٣٨/٧

١٦() يُميَّز - غالبا - بين هذين المعنيين على أساس أنَّ الأوَّل مدلول عليه بطريقة مباشرة بصيغة العبارة في حين أنَّ الثَّاني يتولَّدُ عن الأوَّل طبقًا لمقتضيات مقاميَّة معيَّنة, [انظر الفرق بين المعنيين في أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي صـ ٢١, وهشام إ. عبد الله الخليفة: نظرية الفعل الكلامي صـ ١٤٩, ٤٤٣]

١٧() الصَّبَّان: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٤/٣

١٨() ٢٦/٣

١٩() شرح كافية ابن الحاجب ٢٣١/٤

٢٠() **ضعَّف العُكبري هذا الرأي** - قيل إنَّه محكي عن أبي إسحاق الزَّجاج؛ ولذا أخذ ابن يعيش على الزَّمخشري نسبة هذا القول لنفسه - **من ثلاثة أوجه**: أحدها: أنَّ الأمر طلب إيقاع الفعل, **والتَّعجُّب لا يكون إلا من أمرٍ قد وُجِدَ**, والثَّاني: أنَّه يصحُّ أن يُقال في جواب هذا الكلام: صدقت أو كذبت, وليس كذلك حقيقة الأمر, والثالث: أنَّ لفظه واحد. [انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٣/١, وابن يعيش: شرح المفصَّل ٤٣٨/٧]

(٢١) انظر المفصَّل صـ ٢٧٦, وأبا الفداء: الكنَّاش في النَّحو والصَّرف صـ ٣٠٥

٢٢() انظر فاضل السَّامرائي: معاني النَّحو ٢٤٦/٤

٢٣() الرَّازي: مفاتيح الغيب ٢٢٢/٢١

٢٤() شرح كافية ابن الحاجب ٢٢٨/٤

٢٥() ابن يعيش: شرح المفصَّل ٤٣٨/٧

٢٦() العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ ١٠١

٢٧() خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة صـ ١٧١

٢٨() يقول خالد ميلاد: "ويبدو أنَّ معنى التَّعجُّب دخله من جهة الاسم النَّكرة لِمَا فيه من إبهام «ما», ويمكن أن نلحق بهذا النوع كل ما بني على المبهم مما يحتاج إلى تمييز لما فيه من إبهام, ومن ذلك: لله ... ترد في جملة اسمية معجَّمة النواة فتقول: لله درّه, ولله درّه فارسًا وعالمًا" [المرجع السابق صـ ٤٥٣]

٢٩() انظر الكتاب ٧٢/١

٣٠() يقول المبرِّد: **الإبهام** يكون في الجزاء والاستفهام والتَّعجُّب؛ لأنَّك إذا قلت: مَا أَحْسَنَ زيدًا, فقد أبهمت ذاك فيه, ولم تَخْصُصْ. [المقتضب ١٧٣/٤], ويوضِّح لنا السيوطي ذلك بقوله: "وأمَّا التَّعجُّب فالاستفهام معه مستمر, فمَن تعجَّب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه". [معترك الأقران في إعجاز القرآن ٤٣٩/١]

٣١() الكتاب ٢٢٨/٤

٣٢() انظر ابن يعيش: شرح المفصل ٤٣٠/٧

٣٣() انظر المرجع السابق ٤٣٢/٧

٣٤() قد ضَعَّفَ الاستراباذي هذا الرأي وهو منسوب لسيبويه؛ لأنَّ "الأمر بمعنى الماضي ممَّا لم يُعهد, بل جاء الماضي بمعنى الأمر". [شرح كافية ابن الحاجب ٢٢٨/٤]

٣٥() ابن جِنِّي: المنصف شرح لكتاب التَّصريف ٣١٧/١

٣٦() أشار ابن عصفور هنا إلى أن «اللام» تفيد المبالغة في التَّعجب. [انظر شرح جمل الزَّجَّاجي ٤٤/٢]

٣٧() الكتاب ١٠٠/٤

٣٨() يرى بعض المحدثين أنَّ هذا البناء هو بناء فِعْليٌّ قديمٌ ورثته العربية على هذه الهيئة التي لا تتغيَّر, وما هو بفعل أمر حقيقة أو فعل ماض جاء على صيغة الأمر؛ إذْ إنَّنا لا ندرك شيئًا من الدَّلالة الزمنية. [انظر إبراهيم السامرائي: من أساليب القرآن صـ ٧٢]

٣٩() معاني النَّحو ٢٥٠/٤

٤٠() يقول الدكتور خالد ميلاد: "إن هذا الإنشاء الذي نقل إليه لفظ الخبر هو إنشاء التعجب أو إنشاء الانفعال, على أنَّه عمل لا يطلب حضور المخاطب؛ لأنَّ المخاطب لا يُقْصَدُ بطلب أو خطاب في هذا الإنشاء". [الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة صـ ٢٨٤]

٤١() المتكلِّمُ قد يتكلَّمُ بكلام قد استقرَّ في ذهنه واعتقاده حتَّى صار عقيدة عنده, وهذا الكلام قد يكون حقًّا؛ إن كان له نسبة في الواقع, فهو حينئذٍ صِدق في الخبر, وصِدْق في المخبر, وقد يكون كاذِبًا؛ إن لم يكن له نسبة في الواقع؛ فهو حينئذٍ كذِب في الخبر, وصدق في المخبر؛ ولذا فإنَّ المُتكلِّمَ حين يُخبر بهذا الكلام لا يُسمَّى كاذِبًا؛ لأنَّه أخبر على وَفْق اعتقاده وظنِّه, مع أنَّ الخبر كاذب, فهناك فرقٌ بين كذب الخبر, وكذب المخبر. [انظر محمد متولي الشعراوي: تفسير الشَّعراوي صـ ١١٩٢٨ بتصرف]

٤٢() حصر ديك "Dick" القوى الإنجازيَّة في أربع هي: الخبر والأمر والاستفهام والتَّعجب؛ إذْ إنَّه عدَّ التَّعجب إحدى القوة الإنجازية المستقلة التي تقابل الأنماط الأخرى, يقول في كتابه:

"**The Theory of Functional Grammar: Complex and derived constructions**"

- "all languages have the three basic sentence-types Declarative, Interrogative and Imperative. Most of them have a distinct exclamatory type" [page 238]

٤٣() انظر الإنشاء في العربية بين التَّركيب والدَّلالة صـ ١٧٢

٤٤() الأصول في النحو ٩٩/١, ويقول السِّيرافي: "لا يجوز التعجُّب بلفظ المستقبل؛ لأنَّه مدح, وإنَّما يُمدح الإنسان بما عُرِفَ به, وثبت فيه". [شرح كتاب سيبويه ٣٥٧/١]

٤٥() الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب ٢٢٣/٤

٤٦() انظر ابن يعيش: شرح المفصل ٤٣٠/٧, ٤٣٧, ٤٤٣

(٤٧) انظر السِّيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣٥٤/١

٤٨() الكُلِّيَّات صـ ٩٦

٤٩() ارتشاف الضرب ٢٠٧٣/٤

٥٠() شرح التسهيل ٢٩/١, ٣٠, وانظر ابن يعيش: شرح المفصل ٢٢٤/٧

٥١() يعني لمدح لا خصوصيَّة فيه؛ لأنَّك إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ, فقد مدحتَه مُطْلَقًا من غَيْرِ تَعْيين خَصْلَةٍ مُعيَّنةٍ مَدَحْتَه لها, وكذلك الذَّمُّ. [ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصَّل ٩٠/٢]

٥٢() يقول الاستراباذي: "إنَّما تُنشيء المدح, وتُحْدثه بهذا اللفظ, وليس المدح موجودًا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودًا مطابقة هذا الكلام إيَّاه حتَّى يكون خبرًا, بَلَى, تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجًا, ولو كان إخبارًا صِرْفًا عن جَودته خارجًا لدخله التَّصديق والتَّكذيب". [شرح كافية ابن الحاجب ٢٣١/٤]

٥٣() قال ابن جِنِّي: "وهم إذا أرادوا **شدة المبالغة** في الكلمة فممَّا يُخْرِجُونها عن أصلها ألا ترى أنَّ أصلَ الأفعالِ أنْ تتصرَّفَ, وقد منعوا «نِعمَ وبِئْسَ وحبَّذا وفِعْلَ التَّعجُّب» التَّصرف لمَّا أرادوا من شدة التَّوكيد في المعنى الذي أَمُّوه والنَّحو الذي قصدُوه, وهذا باب واسع". [المنصف شرح لكتاب التَّصريف ٢٤١/١]

٥٤() يقول الدماميني: إنَّ الإنشاء الذي ليس بطلبي حكمه حكم الطَّلبي, ومن هُنا يُعْلَمُ أنَّ جملتي «نِعْمَ وبِئْسَ» خبريتان لا إنشائيتان. [انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٠/٤, وراجع ١٥١/٣]

- اتَّفق البلاغيُّون على أنَّ الإنشاءَ غير الطَّلبي لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطَّلب, فقولك: «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ», لا يستدعي مطلوبًا ولا يترتَّب عليه شيء في الوجود؛ ولذا نجد أنَّ البلاغيين لم يعتنوا بالإنشاء غير الطَّلبي ولم يفردوا له أبوابًا؛ لقلَّة المباحث المتعلِّقة به؛ ولأنَّه في الأصل أخبار نُقِلَت إلى معنى الإنشاء.

٥٥() ابن منظور: لسان العرب مادة (ن ع م).

٥٦() انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين ٩٩/١, والشَّاطبي:

المقاصد الشَّافية في شرح الخُلاصة الكافية ٥٠٩/٤

٥٧() التَّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين صـ ٢٨٠

٥٨() شرح المفصَّل ٤٠٨/٧

٥٩() انظر ناظر الجيش: شرح التَّسهيل المُسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٥٢٨/٥

٦٠() قيل: إنَّ «نِعْمَ» أصله «نَعِمَ» على وزن «فَعِلَ» بفتح الفاء وكسر العين, والذي يدلُّ على أنَّ أصل «نِعْمَ» «نَعِمَ» أنَّه يجوز فيها أربع لغات: نَعِمَ وبَئِسَ, ونَعْمَ وبَيسَ, ونِعِمَ وبِئِسَ, ونِعْمَ وبِئْسَ؛ ذلك لأنَّ كلَّ ما كان على وزن «فَعِلَ» من الاسم والفعل وعينه حرفٌ من حروف الحلق فإنَّه يجوز فيه أربع لغات, وقيل في «بِئْسَ» لغتان: كسر الباء وفتحها. [انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٩/١, ١٠٣, وراجع السِّيرافي: شرح كتاب سيبويه ٩/٣, وابن خالويه: ليس في كلام العرب صـ ٤٤, ٤٥, وابن يعيش: شرح المفصل ٤٠٨/٧, وابن عصفور: المُقرَّب ومعه مُثُل المقرب صـ ١٠٠, والاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ٩٥/١, وناظر الجيش: شرح التسهيل ٢٥٣٠/٥]

٦١() الكتاب ١٧٩/٢

٦٢() راجع تفصيل هذه الأدلة في ابن الأنباري: أسرار العربية صـ ٩٦ وما بعدها, والإنصاف في مسائل الخلاف ٨١/١ وما بعدها, والعكبري: التِّبيان في شرح الدِّيوان ٢٩٩/١-٣٠١, والتَّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين صـ ٢٧٤ وما بعدها, واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٠/١ وما بعدها, ومسائل خلافية في النَّحو صـ ١١٨-١٢١

٦٣() ناظر الجيش: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم المعروف بناظر الجيش الحلبي, عالم نحوي ولغوي يعود أصله إلى مدينة حلب [انظر ترجمته في شرح التسهيل ٢٤/١]

٦٤() شرح التسهيل ٢٥٢٦/٥, وانظر النَّص في أبي حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٧٥/١٠

٦٥() انظر رأي الفراء في أبي حيَّان الأندلسي التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٧٥/١٠, وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٠٤١/٤, وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٢١/٢, وناظر الجيش: شرح التسهيل ٢٥٢٦/٥, ومحمد محيى الدين عبد الحميد: عدة السَّالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٣٢/٣, وخالد الأزهري: شرح التَّصريح على التوضيح ٧٦/٢

٦٦() انظر ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٠/٢

٦٧() يقول الفراء في كتابه معاني القرآن: "بِئْسَ ونِعْمَ دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل, مثل قاما وقعدا, فهذا في بِئْسَ ونِعْمَ مُطَّرِد كثير" [٢٦٨/١], ويقول في موضع آخر: "وإنَّما جاز توحيدها؛ لأنَّهما ليستا بفعلٍ يُلْتمس معناه, وإنَّما أدخلوهما لتدلَّا على المدح والذَّمِّ, ألا ترى أنَّ لفظهما لفظ فَعَل وليس معناهما كذلك". [١٤١/٢], والمراد بقوله: "لفظ فَعَلَ", أي صيغة الماضي.

٦٨() هذا الرَّأي منسوب إلى ابن العلج صاحب كتاب البسيط, وهو موجود في أبي حيَّان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٧٥/١٠, وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٢١/٢

٦٩() المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٣٩/٤

٧٠() ناظر الجيش: شرح التسهيل ٢٥٢٩/٥, ٢٥٣٠, وانظر أبا حيَّان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٧٦/١٠

٧١() أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٧٥/١٠, وانظر محمد محيى الدين عبد الحميد: عدة السَّالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٣٣/٣

٧٢() ناظر الجيش: شرح التسهيل ٢٥٢٨/٥

٧٣() إنَّ المتتبِّع لأدلة كلٍّ من الفريقين, ليجد أنَّ "مذهبَ البصريين في هذا أقوى حجَّة ومسايرة لقواعد النَّحو, فقد استطاع البصريون أن ينقُضوا كلَّ ما استدلَّ به الكوفيون" من أدلة نقليَّة لِما فيها من التَّكلُّفِ والتَّأوُّلِ والبُعد [عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية صـ ٩٨]

٧٤() يقول ابن رشد: "صار النُّحاة يتكلفون من إعطاء أسباب الكلِّيَّات التي يضعونها في هذه الصِّناعة فوق ما تحتمله الصِّناعة, والحقُّ هو التَّوسط في ذلك" [الضَّروري في صناعة النَّحو صـ ٤]

٧٥() يقول المبرِّد: "فأمَّا قولك: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ إذا عنيت المُؤَنَّث؛ فلأنَّهما فِعْلان لم يخرجَا من باب الأفعال إلى

التَّسمية, كما فُعِلَ بِـ (حبَّ وذا) وكأنَّهما على منهاج الأفعال". [المقتضب ١٤٦/٢]

٧٦() يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "غفل الأولون عن أنَّ هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التَّاء السَّاكنة, أمَّا تاء فعلْت وياء افعلِي ونون أقبلْنَ والتَّصرُّف إلى مضارع وأمر بل التَّصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا يقبل شيئا منه وكل ذلك يطعن في فعليتهما" [اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١١٥]

٧٧() "ليس في دخول الباء على نِعْمَ ... ما يؤكِّد اسميتها, ولا سيَّما إذا نظرنا إلى إبائها قبول بقية علامات الأسماء" [المرجع السابق صـ ١١٥]

٧٨() في النَّحو العربي نقد وتوجيه صـ ١٩٧

٧٩() المرجع السَّابق صـ ١٩٧, ١٩٨

٨٠() لم يكن لهما مستقبل؛ لأنَّهما نُقِلا عن أصلهما لإفادة المدح أو الذم, ولا يصح المدح والذم إلا بما وُجِدَ وثبت في الممدوح والمذموم. [انظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٢/٣]

٨١() انظر ناظر الجيش: شرح التَّسهيل ٢٥٢٩/٥ بتصرف.

٨٢() يقول عبد القاهر الجرجاني: "حُكْمُ «بِئْسَ» حكم «نِعْمَ» في جميع ما ذُكِر؛ لأنَّه نهاية في الذَّمِّ, فإذا قلت: «بِئْسَ الرَّجلُ زيد» كنتَ جعلتَهُ فَوقَ جِنْسِهِ فيما يُوجِبُ النَّقيصةَ والذَّمَّ". [المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٤/١]

٨٣() ابن الخبَّاز: توجيه اللُّمَع صـ ٣٨٩

٨٤() قد يدخل شيء من التَّغيير على صيغة كلِّ فعل من الأفعال - ومعلوم أنَّ الفعل الثُّلاثي لا يخرج في الأغلب عن ثلاثة أوزان - ليصيرَ على وزن معيَّنٍ, فيؤدِّي معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدَّلالة تتضمن المدح بهذا المعنى اللُّغوي الخاص أو الذَّم به, كما تتضمن في الوقت نفسه الإشعار بالتَّعَجُّب, وإن شئت فقل: إنَّ الفعل الثُّلاثي في صيغته الجديدة يؤدِّي ثلاثة أمور مجتمعة, هي: معناه اللغوي الأصلي, وإفادة المدح أو الذم مضمَّنًا معنى التَّعجب. [انظر عبَّاس حسن: النَّحو الوافي ٣٨٤/٣]

٨٥() الإيضاح في شرح المفصل ٩٠/٢

٨٦() انظر ابن مالك: شرح التسهيل ٢١/٣, والاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٩/٤

٨٧() للتَّعجُّب ألفاظ كثيرة لا يتعرض لها النَّحويون في باب التعجب؛ لأنَّ التَّعجُّب الذي يعنيه النَّحويون هي الألفاظ التي تدلُّ على إنشاء التَّعجُّب كـ «ما أَفْعَلَه» و«أفْعِل بِهِ» لا ما يدلُّ على التَّعجب كـ «تعجَّبت من زيد», و«سبحان الله» , و«حسبُك به فارسًا», ولا خلاف في فِعْلِيَّة «أَفْعِلْ»؛ لأنَّه على وزن مختص بالأفعال, وأمَّا «أفْعَلَ» فمُخْتلفٌ في فعليَّته عند الكوفيين, ومتَّفقٌ على فعليته عند البصريين. [انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١ وما بعدها, وابن يعيش: شرح المفصل ٤٢٩/٧ وما بعدها, وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٩٩/٢, وناظر الجيش: شرح التَّسهيل ٢٦١١/٦-٢٦١٣, والشَّاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٣٤/٤]

٨٨() ابن السَّرَّاج: الأصول في النَّحو١١١/١

٨٩() انظر الكتاب ١٧٦/٢, وراجع خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدَّلالة صـ ١٧٦

٩٠() انظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة صـ ١٧٨

٩١() انظر اختلاف آراء العلماء في «ما» التعجبية - هل هي اسم تام غير موصول ولا موصوف أم أنَّها اسم موصول بمعنى الذي أم أنَّها استفهامية دخلها معنى التَّعجب - في ابن يعيش: شرح المفصل ٤٤٠/٧-٤٤١, وأبي حيَّان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١٨٣/١٠ وما بعدها. والذي أميل إليه أنَّ «ما» أداة تعجُّب تستخدم مع ما بعدها لتكوِّنَ تركيبا خاصًا يؤدِّي غرض التَّعجب, يقول الدكتور تمَّام حسَّان: إنَّ "خالفة التَّعجُّب ليست إلا أفعل تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى وأُدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد ... ولكن هذه الصِّيغة في تركيبها الجديد أصبحت **مسكوكة**". [اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١١٤]

٩٢() انظر ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١٠٣/٢

٩٣() ابن الخبَّاز: توجيه اللمع صـ ٣٨٣

٩٤() الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٢/١, وانظر ابن الشَّجري: أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢

٩٥() ابن الشَّجري: أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢

٩٦() يقول سيبويه: "فمعنى **ليس** النَّفي كما أنَّ معنى **كان** الواجب". [الكتاب ٥٩/١], ويقول في موضع آخر: "وتكون «إذْ» مِثْلَها أيضًا, ولا يليها إلا **الفعلُ الواجب**, وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذْ جاء زيد". [الكتاب ٢٣٢/٤]

٩٧() خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة صـ ٦٨

٩٨() انظر المرجع السابق صـ ١٨٣

(99) Searle: A Taxonomy of illocutionary Acts, page 347

(100) Ibid, page 347 & Expression and meaning, page 14

(101) Look Lenka: Construction of a Logic of Discourse An Exploration in Speech Acts, page 6

- وانظر أيضا كتابه القصدية بحث في فلسفة العقل صـ ٣٠ وما بعدها.

(102) John R. Searle Said: "Notice that in expressives there is no direction of fit in performing an expressive, the speaker is neither trying to get the world to match the words nor the words to match the world; rather the truth of the expressed proposition is presupposed". [A Taxonomy of illocutionary Acts, page 356, 357]

- وانظر صلاح إسماعيل: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد صـ ٢٣٤, ٢٣٦ بتصرف.

١٠٣() انظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة صـ ٥٠٧, وراجع شكري المبخوت: دائرة الأعمال اللغوية صـ ١١٨, ١١٩

١٠٤() الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة صـ ٥١٣

١٠٥() هشام عبد الله الخليفة: نظرية الفعل الكلامي صـ ٢٥٣

١٠٦() التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢١٤/١٠

١٠٧() انظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة صـ ٢٩١ بتصرف.

١٠٨() المرجع السابق صـ ٢٩٠

١٠٩() عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٤/١